المال والاقتصاد

هيئة تنظيم الاتصالات تنظم دورة لتطوير القيادات

أقامت هيئة تنظيم الاتصالات بمملكة البحرين الأسبوع الماضي اول دورة تدريبية ضمن سلسلة دورات تدريبية مكثفة بعنوان (القيادة؛ السلوك والتفكير الاستراتيجي)، وذلك بالتعاون مع جامعة بوند في أستراليا. وتأتي هذه الدورات التدريبية ضمن مبادرة الهيئة الرامية إلى تطوير وصقل موظفيها ليصبحوا قادة في المستقبل.

وبهذه المناسبة، قال مدير إدارة الشئون المالية والموارد البشرية بالهيئة فيصل بن علي الجلاهمة إن «مستقبل الهيئة يكمن في قدرة موظفيها على اتخاذ زمام المبادرة وقيادة الهيئة إلى الأمام، حيث إن الهيئة ملتزمة بتزويد موظفيها بالمعرفة وتوفير كل الوسائل اللازمة لتمكينهم من مواجهة التحديات.

صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء يرعى معرض «بتروتك ٢٠١٤»

سموه يؤكد: المشاركة السعودية الفاعلة تعكس متانة وعمق العلاقات بين البلدين والشعبين

بمناسبة تفضل سموه برعاية معرض الشرق الأوسط التاسع للتكرير وصناعة البتروكيماويات (بتروتك ٢٠١٤)، نوه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بالمشاركة الفاعلة للمملكة العربية السعودية في هذا المعرض مما يعكس متانة وعمق العلاقات التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين، وأكد سموه أن هذه المشاركة السعودية تعكس جانبا من جوانب عدة مشرقة للعلاقات والتعاون بين البلدين الشقيقين والذي يحظى برعاية قيادتي وحكومتي البلدين، وأكد سموه أن مملكة البحرين ستظل تنظر ببالغ الاعتزاز وعظيم التقدير للدعم الأخوي الذي تحظى به من المملكة العربية السعودية الشقيقة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة في مختلف المجالات بما فيها الصناعة، وأشاد سموه بالتعاون المثمر بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية الشقيقة في المجالات المختلفة ومنها النفطية، شاكرا سموه في هذا السياق المشاركة الواسعة للشركات والمستثمرين من المملكة العربية السعودية الشقيقة في المعرض، مؤكدا سموه أن التعاون بين شركات النفط البحرينية والسعودية يشكل دفعا قويا على صعيد مسار التعاون التاريخي بين البلدين في المجالات التجارية والاستثمارية.

وكان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء قد أناب سمو الشيخ علي بن خليفة آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء لافتتاح معرض الشرق الأوسط التاسع للتكرير وصناعة البتروكيماويات (بتروتك ٢٠١٤) الذي يقام في مركز البحرين الدولي للمعارض، وتنظمه شركة إدارة المعارض العربية بالتعاون مع شركة (أن أول ورلد إكزبشن) وجمعية مهندسي البترول، بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للنفط والغاز.

وقام سمو الشيخ علي بن خليفة آل خليفة بجولة في أجنحة المعرض يرافقه الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية الوزير المشرف على شئون النفط والغاز، اطلع خلالها على ما يتضمنه من معروضات تمثل أحدث التقنيات والمنتجات في صناعة تكرير النفط والبتروكيماويات.

وخلال الجولة، أعرب سمو نائب رئيس مجلس الوزراء عن بالغ الشكر والتقدير والعرفان لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء على دعم ومساندة سموه المتواصلين لقطاع النفط والغاز، وتوجيهات سموه المستمرة إلى تطوير هذا القطاع بما يعزز دوره في تنمية الاقتصاد الوطني.

وأكد سموه أن حرص صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الدائم على رعاية هذه الفعالية منذ انطلاقتها في عام ١٩٩٦ يؤكد ما توليه الحكومة من دعم كامل لصناعة تكرير النفط والبتروكيماويات، وسعيها إلى تنمية الاستثمارات في مجال الصناعات النفطية لما تحققه من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، فضلا عما توليه الحكومة من اهتمام بصناعة المعارض والمؤتمرات تعزيزا لمساهمتها في زيادة الحركة التجارية والسياحية وإبراز ما تتحلى به المملكة من إمكانيات وفرص استثمارية جاذبة.

وأضاف سموه أن رؤية المملكة في مجال تطوير الصناعات النفطية تنطلق من أهمية مردودها الإيجابي وما تمثله من شريان هام للاقتصاد الوطني، منوها إلى أن ما توليه الحكومة من اهتمام بتطوير المنشآت النفطية ورفع كفاءتها الانتاجية من خلال تدشين مجموعة من المشروعات الاستراتيجية الكبرى للبحث عن مكامن جديدة للنفط من أجل زيادة الانتاج النفطي.

ونوه سموه بمعرض الشرق الأوسط التاسع للتكرير وصناعة البتروكيماويات وما يشهده من حضور متزايد من قبل كبريات الشركات الاقليمية والدولية في هذا القطاع، الأمر الذي يؤكد قدرة مملكة البحرين على استضافة المعارض المتخصصة في ظل ما تتميز به من انفتاح اقتصادي ومناخ آمن للاستثمار جعل منها مركزا رئيسيا للمؤتمرات والمعارض الاقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط.

وأشاد سموه بما يشتمل عليه المعرض من منتجات في مجال التكرير وصناعة البتروكيماويات تمثل أحدث ما وصلت إليه التقنيات الحديثة في هذا المجال، متمنيا سموه للقائمين على تنظيم المعرض والمشاركين فيه النجاح والتوفيق.

وأشار سموه إلى أن تنظيم هذا المعرض يتيح فرصة لتنمية ورفع كفاءة قطاع النفط والغاز في المملكة عبر الاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية المتواجدة في المعرض، كما أنه يمثل ساحة لعقد الصفقات والاتفاقيات، والوقوف على آخر التقنيات المستخدمة في مجال الاستكشافات والتنقيب والإنتاج البترولي.

من ناحيته، توجه الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية الوزير المشرف على شئون النفط والغاز بخالص الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي رئيس الوزراء على تفضل سموه بوضع المعرض تحت رعايته الكريمة سنويا، بما يؤكد حرص الحكومة على خطط تعزيز الاستثمار في مجال النفط والغاز بما يلبي الزيادة المستمرة في الطلب عليهما.

كما عبر عن شكره وتقديره لصاحب السمو الشيخ علي بن خليفة آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء على تفضل سموه بافتتاح المعرض، منوهاً بأهمية الاستفادة من هذه الفعاليات العالمية في تطوير قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات في البحرين عبر الاطلاع على مختلف التجارب المتقدمة في مجالات التكرير والبتروكيماويات.

وأشار إلى أن المعرض تشارك فيه مجموعة كبيرة من الشركات النفطية العالمية والخليجية والمحلية من مملكة البحرين والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت وبلغاريا وقبرص والدنمارك ومصر وفنلندا وفرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا واليابان ورومانيا وسنغافورة وتركيا وبريطانيا، بالإضافة إلى وفود تمثل عددا من شركات النفط الوطنية في دول مجلس التعاون وشركات النفط العالمية.

وأوضح أن حركة تطوير صناعة التكرير والبتروكيماويات في مملكة البحرين تشهد ازدهاراً كبيراً، وأن هناك حرصا من الحكومة على تعزيز الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجالات الطاقة المتجددة بما يضمن توفير مصادر الطاقة اللازمة لدعم مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها مملكة البحرين في مختلف المجالات.

وأوضح أن استراتيجية الهيئة الوطنية للنفط والغاز تهدف إلى جذب واستقطاب المزيد من المؤتمرات والمعارض العالمية المتخصصة في الموضوعات ذات العلاقة بالنفط والغاز والطاقة وإقامتها في مملكة البحرين، إذ تسير الخطط الاستراتيجية للهيئة مع ما تسعى إليه حكومة مملكة البحرين من توجهات تصب في تعزيز مكانتها على خارطة الفعاليات العالمية لتحقيق العديد من المكتسبات العلمية متمثلة في تطوير القوى العاملة وتحفيز العنصر البشري الذي تعتبره القيادة الرشيدة رأس المال البحريني الذي لا ينضب.

وأكد أن مثل هذه الفعاليات تسهم في اكتساب العنصر البحريني للخبرات العملية من خلال الاستفادة من تواجد قادة التكرير والبتروكيماويات المتواجدين في هذا الحدث المهم، فضلاً عن أن مثل هذه المؤتمرات والمعارض تبرز ما وصلت إليه صناعة التكرير والبتروكيماويات في المملكة.

الجدير بالذكر أن عدد الشركات المتواجدة في المعرض بلغ أكثر من ١٠٠ شركة عارضة لمنتجات وخدمات التكرير والبتروكيماويات من أكثر من ٢٠ دولة وذلك على مساحة تقدر بـ ٨ آلاف متر مربع لعرض أحدث التقنيات وطرح المنتجات الجديدة وأفضل الخدمات المتوافرة في صناعة التكرير والبتروكيماويات.

وتضم قائمة الشركات المشاركة في المعرض شركات كبرى من منطقة الخليج، منها: شركة نفط البحرين (بابكو)، شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك)، شركة غاز البحرين الوطنية (بنا غاز)، شركة أدنوك، بروج، شركة البترول الوطنية الكويتية، شركة بترو رابغ، شركة قطر للبترول، شركة أرامكو السعودية، شركة صدارة، شركة ساسرف (مصفاة أرامكو السعودية شل)، شركة ساتورب (شركة أرامكو السعودية توتال للتكرير والبتروكيماويات)، شركة التصنيع الوطنية (تصنيع) شركة ياسرف (شركة ينبع أرامكو سينوبك للتكرير)، كما حرصت شركات عالمية كبرى في الصناعة النفطية على أن يكون لها وجود قوي في المعرض، وتضم هذه القائمة مجموعة كبيرة من الشركات المتخصصة في مجال التكرير والبتروكيماويات لتعزيز هذا التواجد.

ويتوقع أن تكون هناك مشاركة كبيرة في عدد زوار المعرض وخاصة عن طريق جسر الملك فهد قادمين من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث من المتوقع أن يصل عدد زوار المعرض إلى أكثر من ٥٠٠٠ زائر ومشارك من الإدارات العليا لشركات النفط والبتروكيماويات ومديري ومهندسي البترول والتكرير ومتخصصين في مكافحة التلوث ومديري المشاريع.

الشيخ علي بن خليفة يفتتح المعرض.. ويؤكد:

حركة تطوير صناعة التكرير والبتروكيماويات تشهد ازدهاراً كبيراً في البحرين

حجم الاكتتاب يتجاوز المبلغ المستهدف

«الخليج الدولي ينجح» في إصدار سندات قيمتها مليارا ريال سعودي

أعلن بنك الخليج الدولي (تصنيف ائتماني A من فتش / A3 من موديز/ BBB+ من ستاندرد آند بورز) عن نجاح إصداره لسندات بسعر فائدة متغير قيمتها مليارى ريال سعودي ومدتها خمس سنوات.

وجاءت التسوية يوم ١١ مايو ٢٠١٤ متضمنة سعراً بلغ ٧٢,٥ نقطة فوق متوسط سعر الفائدة المعروض بين البنوك السعودية (سيبور) لثلاثة أشهر.

وحقق هذا الإصدار الناجح انتشارا مثاليا لبنك الخليج الدولي، مما يعكس الثقة العالية لدى المستثمرين في قوة البنك المالية والائتمانية.

وتم إعلان إرشادات التسعير الأولية لهذه السندات يوم الأحد الموافق ٢٧ ابريل ٢٠١٤، ونتج عن ذلك إقبال كبير من قبل المستثمرين، الأمر الذي أتاح للبنك الإصدار بسعر بلغ ٧٢,٥ نقطة فوق متوسط سعر الفائدة المعروض بين البنوك السعودية (سيبور) لثلاثة أشهر، بينما تجاوز حجم الاكتتاب في هذه السندات ١,٧ مرات المبلغ المستهدف ليصل إلى أكثر من ٣,٤ مليارات ريال سعودي من مستثمرين بينهم بنوك ومؤسسات مالية غير مصرفية وشركات وجهات حكومية وشركات استثمارية في المملكة العربية السعودية.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي الدكتور يحيى عبدالله اليحيى «نحن مسرورون للغاية باكتمال هذا الاصدار للسندات بسعر منخفض ومغر. إن الطلب الكبير على سندات البنك من مجموعة متنوعة من المؤسسات المعروفة على المستوى العالمي يعكس ثقة المستثمرين الكبيرة بالقوة المالية التي يتمتع بها البنك ووضعه الرائد في القطاع المصرفي الخليجي».

وأضاف الدكتور اليحيى إن «هذا الاصدار يؤكد حرص بنك الخليج الدولي على تنويع مصادر تمويله من خلال هياكل تمويل مبتكرة تمكنه من الحصول على التمويل بأقل كلفة ممكنة».

○ د. يحيى اليحيى.

وقام بإدارة سجل الاكتتاب في هذه السندات بشكل مشترك كل من جي آي بي كابيتال والأهلي كابيتال وشركة سامبا كابيتال لإدارة الاستثمار والسعودي الفرنسي كابيتال.

ويعد بنك الخليج الدولي، الذي يمتلك غالبية أسهمه صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية، من أبرز مصارف الشرق الأوسط. ويقدم البنك العديد من المنتجات والخدمات المالية المتميزة التي تلبي الاحتياجات الخاصة لعملائه، بما في ذلك الاعمال المصرفية الاستثمارية وادارة الأصول وأدوات سوق المال وترتيب الاكتتابات العامة والخاصة ودمج الشركات وإدارة إصدار الصكوك والسندات والأعمال المصرفية الملتزمة بالشريعة الاسلامية.

وتعتبر شركة جي آي بي كابيتال شركة تابعة ومملوكة بالكامل لبنك الخليج الدولي توفر مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات التي يتم تصميمها لتوفير حلول مبتكرة ومخصصة في مجال التمويل والاستثمار للعملاء والخدمات المصرفية الاستثمارية بما في ذلك اكتتاب الأسهم العامة والخاصة، وعمليات الدمج، والبيع والتملك، والخصخصة، ومنتجات وخدمات سوق رأس المال والديون، والاستشارات الاستراتيجية للديون وإدارة الأصول.

وفقاً لإرنست ويونغ: الأصول المصرفية الإسلامية العالمية تتجاوز ٣,٤ تريليونات دولار أمريكي بنهاية ٢٠١٨

كشفت دراسة حديثة أعدها مركز EY للخدمات المصرفية الإسلامية العالمية أنّ الأصول المصرفية الإسلامية العالمية التي تمتلكها المصارف التجارية ستفوق ٣,٤ تريليونات دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٨ مدفوعة بالنشاط الاقتصادي المتنامي في أسواق التمويل الإسلامي الرئيسية.

وأظهرت الدراسة أن الأسواق الستة الرئيسة في القطاع التي تشمل قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات وتركيا، نجحت في تخطي الأرباح المجمعة للمصارف الإسلامية حاجز الـ١٠ مليارات دولار أمريكي للمرة الأولى، وذلك في نهاية عام ٢٠١٣.

وأوضح مركز EY للخدمات المصرفية الإسلامية العالمية الذي اطلق اليوم ثلاث نسخ من دراسته باللغات الماندرين الصينية والتركية، أنه في حال استمرار معدل النمو الحالي، يتوقع أن يتجاوز مجموع الأرباح المصرفية الإسلامية للأسواق المذكورة ٢٥ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٨.

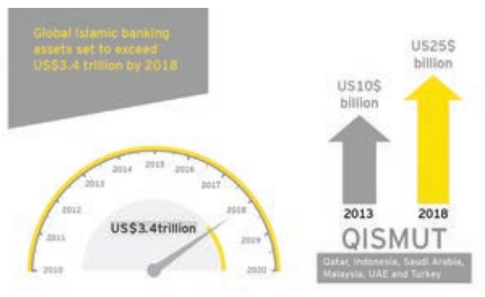

وفي هذا السياق، قال أشعر ناظم، رئيس مجموعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية في EY: «على الرغم من أن الأرباح التي تحققها المصارف الإسلامية لافتة بالفعل، إلا أنها لا تزال دون متوسط الأرباح التي تحققها المصارف التقليدية في تلك الأسواق بما يتراوح من ١٥ إلى ١٩ نقطة مئوية. وسوف يساعد التوجه نحو الأقلمة والتحول التشغيلي على سد هذه الفجوة، حيث يتم العمل عليهما حالياً في العديد من المصارف الإسلامية الرائدة».

إمكانات غير مستثمرة

ينطوي القطاع على إمكانات نمو كبيرة، حيث تم تقدير عدد العملاء الذين يتعاملون مع المصارف الإسلامية بـ٣٨ مليون عميل على المستوى العالمي، لكنّ عدداً قليلاً منهم فقط انتقلوا بشكل كامل من القطاع المصرفي التقليدي إلى القطاع المصرفي الإسلامي. ويبلغ متوسط عدد المنتجات المصرفية لكل عميل في المصارف الإسلامية اثنين فقط، في حين يصل هذا المتوسط إلى ٥ منتجات في المصارف التقليدية الرائدة.

واستطرد أشعر: «يسهم بناء ثقة العملاء من خلال تميز الخدمة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بفتح الحسابات والبيع متعدد المنتجات، في زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية بمعدل ٤٠٪ من هؤلاء العملاء».

وأشار إلى إن هناك فرصة كبيرة أخرى بالنسبة للمصارف الإسلامية تتمثل في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنمية أعمالها الخارجية.

وحول ذلك قال غوردون بيني، رئيس قطاع الخدمات المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى EY: «مع زيادة التجارة وتدفقات رأس المال بين تركيا والشرق الأوسط وآسيا والباسفيك، تزداد رغبة العملاء والمستثمرين في هذه الأسواق بمعرفة المزيد عن الحلول المالية الإسلامية. وبصورة مشابهة، تتزايد أهمية تكوين العلاقات مع محركات النمو العالمي مثل الصين والهند للمساعدة على بناء جسور عمل بين هذه الأسواق التي تتمتع بإمكانات عالية».